مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العلاقات العراقية – التركية واثرها في استقرار العراق
اسم الكاتب: أ.م.د. منى حسين عبيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7082
تاريخ الاسترداد: 2025/05/02 21:11 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات العراقية – التركية واثرها في استقرار العراق

أ.م.د. منى حسين عبيد(*)
Muna_2205@yaho.com

الملخص

يرتبط العراق بعلاقات وثيقة مع تركيا تعود الى عمق التاريخ حيث العهد العثماني،اذ تجمع كلا البلدين العديد من الروابط الثقافية والاقتصادية والدينية وحتى العرقية حيث التداخل بين مختلف القوميات الكردية وحتى التركمانية، فقد اتسمت تلك العلاقات بالتطور في مختلف الحقب التاريخية، فلاننسى ان هناك العديد من المشتركات التي تجعل العلاقة بين البلدين امر لابد منه ولاسيما نهري دجلة والفرات والذي يعد الرابط القوي لكلا البلدين،على الرغم مما يثيره موضوع مياه تلك النهرين من مشكلات سياسية واقتصادية كان له أبلغ الأثر في دخول كلا البلدين في صراعات ومنافسات لم يتمكن الطرفين من وضع حدا لهما.

ومع ذلك نجد ان تلك العلاقات بقيت مستمرة وذلك لدخول العراق في تحالفات استراتيجية مع تركيا فضلا عن عقده العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية وبقيت تلك العلاقات حتى مطلع تسعينيات القرن الماضي حيث لم يعكر صفو تلك العلاقات سوى بروز بعض المشكلات السياسية التي تظهر بين الفين والأخر.

شاب العلاقات العراقية – التركية حالة من التوتر بعد احداث الكويت في أب ١٩٩٠ ، حيث شكل العراق مصدر قلق للأتراك ،لجهة إمكاناته العسكرية المتزايدة ولجهة دعمة المفترض للحركة الكردية،حيث أقدمت على التعاون مع القوى الغربية،وجاء العدوان الثلاثيني على العراق ليؤكد مكامن التوتر في العلاقات العراقية – التركية وليكشف التوجهات التركية القائمة

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

على استغلال الأوضاع المتدهورة التي يمر بها العراق لتغتنم الفرصة من أجل تحقيق مآربها في المنطقة.

المقدمة

يرتبط العراق بعلاقات وثيقة مع الجارة الشمالية تركيا تلك العلاقات التي تعود الى عمق التاريخ حيث العهد العثماني،اذ تجمع كلا البلدين العديد من الروابط الثقافية والاقتصادية والدينية وحتى العرقية حيث التداخل بين مختلف القوميات الكردية وحتى التركمانية ،فقد اتسمت تلك العلاقات بالتطور في مختلف الحقب التاريخية ،فلا ننسى ان هناك العديد من المشتركات التي تجعل العلاقة بين البلدين أمراً لابد منه ولا سيما نهري دجلة والفرات والذي يعد الرابط القوي لكلا البلدين،على الرغم مما يثيره موضوع مياه تلك النهرين من مشكلات سياسية واقتصادية كان له أبلغ الأثر في دخول كلا البلدين في صراعات ومنافسات لم يتمكن الطرفان من وضع حدٍ لهما.

ومع ذلك نجد ان تلك العلاقات بقيت مستمرة وذلك لدخول العراق في تحالفات استراتيجية مع تركيا فضلا عن عقده العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية وبقيت تلك العلاقات حتى مطلع تسعينيات القرن الماضي حيث لم يعكر صفو تلك العلاقات سوى بروز بعض المشكلات السياسية التي تظهر بين الفين والأخر.

شاب العلاقات العراقية – التركية حالة من التوتر بعد أحداث الكويت في أب ١٩٩٠ ، اذ شكل العراق مصدر قلق للأتراك ،لجهة إمكاناته العسكرية المتزايدة ولجهة دعمة المفترض للحركة الكردية،حيث اقدمت على التعاون مع القوى الغربية،وجاء العدوان الثلاثيني على العراق ليؤكد مكامن التوتر في العلاقات العراقية – التركية وليكشف التوجهات التركية القائمة على استغلال الأوضاع المتدهورة التي يمر بها العراق لتغتنم الفرصة من أجل تحقيق مآربها في المنطقة .

لذا تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان العلاقات العراقية – التركية بالرغم من الروابط التي تحكم تلك العلاقات الا ان تركيا تسعى ومن خلال تلك العلاقة لتصفية مشكلاتها السياسية ولاسيما مشكلة حزب العمال الكردستاني ومشكلة التركمان الى جانب القضايا القديمة المتجددة والمتمثلة بمسألة توزيع مياه نهري دجلة والفرات .

وانطلاقاً من أهمية العلاقات العراقية–التركية فقد ركزت الدراسة على الروابط التاريخية التي حكمت تلك العلاقة والتي كان لها تأثيرها الكبير في علاقة البلدين.الى جانب علاقتها بمسألة المياه الذي يعد العامل الاساسي المؤثر في علاقة البلدين، ولبيان أهمية تلك العلاقات فقد تم الاعتماد على بعض المناهج التحليلية ومنها المنهج التاريخي للوقوف على طبيعة العلاقات التاريخية التي ربطت كلا البلدين فضلا عن المنهج الوصفي لوصف حيثيات تلك العلاقات الى جانب المنهج المقارن وذلك لغرض المقارنة بين السياسات التي اعتمدتها الانظمة السياسة في علاقة بعضهما ببعض،وذلك من خلال بحثنا الموسوم (**العلاقات العراقية – التركية وأثرها في إستقرار العراق**)، والذي تم تقسيمه على محورين:–

المحور الاول:–العلاقات العراقية – التركية قبل عام ٢٠٠٣

١–إطلالة تأريخية

للموروث التركي علاقة قديمة مع العراق ،فقد أرتبط شعبها بالشعب العراقي بروابط ثقافية وسياسية واقتصادية ودينية منذ حقبة زمنية ليست بالقصيرة والتي ترجع الى أيام الامبراطورية العثمانية عندما كانت خاضعة تحت سيطرتها[١].

وعبر تاريخهما ،فقد أتسمت العلاقات العراقية – التركية في خلال مدة الحكم الملكي في العراق بالاتجاه نحو خفض التقاطعات ونقاط الخلاف وصولا الى تطور مستويات العلاقات الثنائية،فقد جرى تسوية مشكلة عائدية ولاية الموصل [*]،والتي فتحت أفاقاً جديدة للعلاقات بين البلدين[٢] فقد كانت تركيا من اوائل الدول التي أعلنت إعترافها بالعراق عام ١٩٢٧[٣]كما تم تعيين وزيرين مفوضين في كل من أنقرة وبغداد ،فضلا عن ذلك فقد تم تبادل الزيارات بين البلدين ، ففي ايلول ١٩٣٠ قام وزير الخارجية العراقية الاسبق(نوري سعيد) بزيارة الى تركيا تم خلالها البحث عن قضية الأمن على الحدود العراقية – التركية ،فضلا عن بحث قضية النفط،لقد أسهمت تلك الزيارة في تطوير العلاقات بين البلدين وتركت اثراً في نفوس المسؤولين الاتراك ،حيث اثار الرئيس التركي الاسبق (مصطفى كمال اتاتورك) في خطاب له في ايار ١٩٣١ عن العلاقات القائمة بين العراق وتركيا،اذ قال "ان علاقات تركيا مع العراق جارية بإخلاص،وهي تستند الى رغبتهما في السلم والتعاون"[٤].

وعلى أثر ذلك،فقد وجه الرئيس التركي الاسبق (مصطفى كمال اتاتورك) دعوة للملك فيصل،وبالفعل قام الملك (فيصل الاول) بزيارة تركيا في تموز ١٩٣١[٥] وخلال اللقاء عبر كلاهما عن رغبة حكومتيهما في ترسيخ علاقات بلديهما وتطويرها بما يخدم مصالح شعبيهما. وفي نهاية الزيارة تم تأكيد البلدين على ضرورة تأمين حفظ الأمن والنظام على الحدود ووجوب التمسك بمبدأ عدم افساح المجال في داخل الدولتين لأية محاولة ترمي الى الاخلال بأمن الأخر[٦] أحدثت تلك الزيارات تقارباً بين البلدين وأصبحت العلاقات من المتانة بحيث تكررت بين مسؤولي الدولتين ،وتم عقد معاهدات وإتفاقيات عدة منها توقيع معاهدة في كانون الثاني ١٩٣٢ حول تسليم المجرمين بين العراق وتركيا وأتفاقية الاقامة التي وقعت في العام ذاته[٧].

ثم تطورت العلاقات السياسية بينهما نحو استراتيجية إقليمية اذ أنضم العراق في ٨ تموز ١٩٣٧ الى (ميثاق سعد اباد) والذي تعهد جميع الاطراف فيه على الامتناع المطلق عن اي تدخل في شؤونهم الداخلية،ومراعاة حرمة الحدود المشتركة،فضلا عن التشاور فيما يخص كل الاختلافات التي لها صيغة دولية ولها علاقة بمصالحهم المشتركة الى جانب الامتناع عن ممارسة أي عدوان تجاه أحدهما الأخر[٨].

وفي عام ١٩٤٦ وقع (نوري السعيد) رئيس الوزراء العراقي الاسبق معاهدة صداقة وحسن جوار بين البلدين[٩].

وشهدت العلاقات العراقية – التركية في شباط عام ١٩٥٥ مرحلة جديدة من التطور ،اذ وقع البلدان على معاهدة دفاع مشترك تضمنت التعهد بالتعاون لصد اي عدوان قد يقع على تركيا والعراق سواء من داخل المنطقة، أو من خارجها استناداً الى حق الدفاع الشرعي الذي أقرته المادة(٥١) من ميثاق الامم المتحدة والذي أنضمت اليه كل من ايران والمملكة المتحدة والباكستان،كما أنضمت اليه الولايات المتحدة الامريكية بوصفها عضواً مراقباً،وقد سميت تلك المعاهدة بـ(حلف بغداد)[١٠] ،والذي أحدث نقله نوعية في علاقات تركيا مع العراق،واستمر إتجاه التطور في العلاقة حتى العام ١٩٥٨ ،عندما حدث تغيير في نظام الحكم في العراق وتحوله نحو النظام الجمهوري،ليعلن انسحابه من حلف بغداد عام ١٩٥٩ ليتم نقل مقر الحلف من بغداد الى أنقرة واطلقت عليه فيما بعد تسمية (المعاهدة المركزية) وذلك في أب ١٩٥٩ [١١].

أثار انسحاب العراق من حلف بغداد الحكومة التركية على لسان وزير الخارجية الاسبق (فطين رشدي زورلومة) التي أعلنت موقفها السلبي من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ،اذ قال في مؤتمر صحفي عقده في أنقره في تموز ١٩٥٨ "ان تركيا غير مستعدة للاعتراف بنظام الحكم الجديد في العراق"[١٢] بل حتى انها حاولت التدخل عسكريا للاطاحة بنظام الحكم في العراق والقضاء على الثورة فيه، الا انه ونتيجة للضغوط التي تعرضت لها تركيا من قبل القوى السياسية التركية وحتى من قبل ايران وباكستان أعلنت الحكومة التركية إعترافها الرسمي بالحكومة العراقية آنذاك[١٣].

أخذت العلاقات بالتحسن بين البلدين لاسيما بعد عام١٩٦٣ حيث عقدت العديد من الاتفاقيات ومنها تجارية في اب ١٩٦٥ وأخرى في مجال التعاون السياسي[١٤].

كما وقعت في عام ١٩٧٢ بروتوكولا اقتصاديا مع العراق لتوسيع قاعدة التعاون الاقتصادي بينهما في مجالات النفط والتجارة والترانزيت ،ومن ثم التوقيع على اتفاقية مد خط انابيب النفط وذلك في أب عام ١٩٧٣[١٥].

وعلى الرغم من ان التعاون العراقي- التركي قد ازداد قوة في الثمانينيات ،نجد ان موقف تركيا من الحرب العراقية الايرانية(١٩٨٠-١٩٨٨)،قد اتسم بالحياد ولعل سبب ذلك يعود الى العلاقات التجارية التي كانت تربطها بكلا البلدين(العراق وايران)[١٦]. في حين نجد ان موقفها من إحتلال العراق للكويت في أب ١٩٩٠ على العكس من ذلك،فقد عد الرئيس التركي الاسبق (توركوت اوزال) إحتلال العراق للكويت فرصة ذهبية لأستعادة تركيا دورها الذي كان قد بدأ يضمر ،اذ وفرت أزمة الخليج الثانية القاعدة الضرورية لتركيا كي ترى القدرة العسكرية تتفكك ،لذا وقفت تركيا في الايام الاولى من إحتلال الكويت الى جانب المعسكر المعادي للعراق ،وسمحت لقوات التحالف الدولي بإستخدام القواعد الاطلسية على أراضيها لتنفيذ غارات ضد العراق[١٧].

٢-اثر المشكلات السياسية في علاقة البلدين

أ-المشكلة الكردية

تعود جذور المسألة الكردية الى المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الاولى وإنهيار الدولة العثمانية الاولى وفرض اتفاقية سيفر على تركيا في أب عام ١٩٢٠ والتي نصت في مادتها(٦٢ و٦٣) على منح اكراد تركيا حق الحكم الذاتي، الا ان هذه المعاهدة لم تبق وأستبدلت نتيجة

لضغط تركي بمعاهدة لوزان ١٩٢٣ التي الغت جميع ماورد في معاهدة سيفر من نصوص تتعلق بالمطالب الكردية[١٨] فتحولت القضية الكردية من كونها قضية بحث عن كيان قومي الى كونها مشكلة تؤثر في الوحدة الوطنية وأستقرار كل من العراق وتركيا منذ العام ١٩٢٣،خصوصا في ظل اتفاق كافة دول الاقليم الضمني والصريح على انكار الحقوق القومية للأكراد ودمجهم القسري في الدول التي ظهرت بعد الحرب العالمية الاولى،وهذا ما دفع الأكراد الى تنظيم أنفسهم نسبياً في حركات مقاومة مسلحة مارست تمرداً على سلطات الدول المعنية،وفي المقابل وأجهت الحكومات الناشئة حينذاك تلك الحركات بقسوة وعنف بوصفها حركات عصيان وتمرد ضد سلطات الدولة،اذ تعاملت تركيا مع المسألة الكردية بوصفها ارهاباً يمثل تحدياً أمنياً على الصعيد الداخلي،وتهديداً خارجيا على الصعيد الاقليمي دفعها للقيام بعمليات أمنية وعسكرية داخل أراضيها مع تنسيقها مع دول الجوار في الوقت نفسه للقيام بعمليات عسكرية متبادلة ضد نشاط الحركات الكردية[١٩] فمن المعروف ان سياسة تركيا تجاه الاكراد قامت على ثلاثة اسس[٢٠]:-

١-انكار تام لوجودهم ،فالمادة(٨٨) من الدستور التركي لعام ١٩٢٤ أكدت ان جميع سكان تركيا هم أتراك مهما كانت دياناتهم أو قومياتهم ،فتم تسمية الاكراد بأتراك الجبل ومنع عنهم حق التحدث أو التعليم باللغة الكردية.

٢-العنف باستخدام الاداة العسكرية.

٣-الاتفاق مع كل من العراق وايران وسوريا في اكثر من مناسبة لمواجهة الحركات الكردية.

كان لقرار الحكم الذاتي الذي حصل عليه أكراد العراق عام ١٩٧٠ اثره في إثارة الحركات القومية الكردية في تركيا حيث نشطت تلك الحركات من أجل المطالبة بذات الحقوق وقد عدت تركيا ذلك الموضوع مصدر تهديد لها كونه يشجع أكراد تركيا للمطالبة بالامتيازات نفسها،حتى إنها أخذت تثير بعض رؤوساء بعض العشائر الكردية وتحثهم على التمرد على السلطة المركزية بحجة كونهم غير راغبين في البقاء ضمن الدولة العراقية [٢١].

وخلال حقبة الثمانينيات وتحديداً عند قيام الحرب العراقية – الايرانية إستغلت تركيا الفرصة للحصول على اتفاقية تعاون من أجل مقاومة الحركة الكردية في شرق تركيا كما تمكنت من عقد

إتفاقية أمنية مع العراق عام ١٩٨٥ استطاعت من خلالها ملاحقة الأكراد داخل الأراضي العراقية[٢٢] .

واللأفت للنظر ان جميع الحكومات التركية المتعاقبة على الحكم منذ عام ١٩٩١ كانت تتبنى خيار الحسم الأمني والعسكري للمشكلة الكردية سواء أخذ ذلك شكل عمليات أمنية داخل أراضيها أو عمليات عسكرية في شمال العراق[٢٣].حيث دأبت تركيا على خرق حرمة الأراضي العراقية بحجة تعقب المسلحين من حزب العمال الكردستاني[٢٤].

ويبدو ان لتركيا أهدافها من تلك العمليات منها ما يمكن تسميته بالرغبة في إستعراض القوة من جانب تركيا وقيادتها ومؤسستها العسكرية إزاء العراق وتأكيد اختلال توازن القوى لصالحها بعد ما لحق بقدرات العراق التقنية والعسكرية من تدمير أو تحجيم بسبب الحرب على العراق[٢٥].

وعلى العموم ،فقد إستغلت تركيا ما يسمى (بفراغ السلطة) الذي خلفته قوات التحالف شمال العراق بعد العدوان الثلاثيني وما رافقه في زحف أعداد من أكراد العراق قدرة بـ(٤٦٠) الف كردي في نهاية أذار ١٩٩١ لتلعب الورقة الكردية بإتجاهين الاول محاولة نقل التوتر من اقاليمها الجنوبية بإتجاه العراق والثاني الحصول على المساعدات الامريكية والغربية والخليجية نتيجة الخدمات التي قدمتها في المنطقة[٢٦].

فضلا عن ذلك لم يكن بعيداً عن الملاحظة وجود رغبة تركية أكيدة وتحرك سياسي فعلي لأخضاع شمال العراق للنفوذ التركي ان لم يكن اقتطاعه وضمه بحجة ملاحقة نشاطات حزب العمال الكردستاني ، وما عمليات الغزو المستمرة للأراضي الشمالية وطرح فكرة رقابة مناطق عازلة سوى خطوات تمهيدية تأمل تركيا في ان تفضي بالنهاية الى تحقيق اهدافها كلا او جزءا[٢٧] ،بدليل ان التدخلات العسكرية التي تقوم بها تركية في شمال العراق بقيت مستمرة ،ففي اذار ١٩٩٥ قامت بأكبر عملية عسكرية في تاريخها في شمال العراق،اذ إدعت ان الهدف من هذه العملية توجيه ضربة إستباقية الى حزب العمال الكردستاني الا ان مما لاشك فيه ان تركيا تحاول تحقيق أهداف أخرى الا وهي إقامة منطقة أمنية،على غرار المنطقة الأمنية التي أقامتها (إسرائيل) في جنوب لبنان ومما لاشك فيه ان هناك دوراً (اسرائيليا) في الخطة التركية[٢٨] فمن المعروف ان

(إسرائيل) ترتبط بعلاقات جيدة مع عدد من الفصائل الكردية في المنطقة وخصوصا العراقية منها[٢٩].

وعلى العموم فقد أعلنت تركيا في ٢٢ تشرين الاول ١٩٩٧ رسميا انها أقامت منطقة أمنية في شمال العراق وذلك لمنع تسلل متمردي حزب العمال الكردستاني ،كما أكدت انها اقامت مع (إسرائيل) والولايات المتحدة الامريكية نظاماً أمنياً الكترونياً على الحدود العراقية.الامر الذي أثار الحكومة العراقية التي إعترضت على التدخل التركي في شمال العراق،وعملت على تقديم مذكرات عدة للأحتجاج على الموقف التركي،كما طالب العراق بضرورة عقد قمة عربية بسبب التدخل التركي في شمال العراق، في حين أكدت تركيا ان هناك تنسيقا مع الحكومة العراقية حول التدخلات التركية في شمال العراق وذلك ما نفاه مندوب العراق في الجامعة العربية[٣٠].

وفي عام ١٩٩٩ استمرت العلاقات العراقية – التركية بالتوتر نتيجة لاستمرار تركيا بعملياتها العسكرية في شمال العراق بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني ومما زاد العلاقة سوءاً بين البلدين رفض الحكومة التركية السابقة برئاسة (بولنت أجاويد) في العام نفسه طلب العراق بشأن منع إستخدام الطائرات الامريكية والبريطانية قاعدة (انجيرليك) في هجماتها على العراق[٣١] ومن خلال تتبعنا لعلاقة تركيا بالعراق نجد ان تركيا منذ نهاية حرب الخليج الثانية أخذت بالتحرك السلبي في علاقاتها مع العراق وذلك من خلال التدخل العسكري المباشر في المنطقة بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني ،ومن ناحية ثانية نراها تتعاون مع الاحزاب الكردية المعارضة للحكومة العراقية للقضاء على ما يسمى بقواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق ولزيادة حالة الأرباك في العلاقات العراقية – التركية قامت بإقامة منطقة أمنية عازلة على الحدود العراقية لمنع مقاتلي حزب العمال الكردستاني من الدخول الى أراضيها ،لا بل سعت الى منع قيادات الاحزاب الكردية العراقية للتفاوض مع الحكومة المركزية لأيجاد حل للمشكلة الكردية مستغلة الاوضاع المتردية التي يمر بها العراق مع تدمير قوته العسكرية والحصار المفروض عليه من قبل المنظمة الدولية[٣٢].

ب–مشكلة المياه

تأثرت العلاقات العراقية –التركية بسبب مشكلة المياه وهي مشكلة ليست حديثة أو طارئة ، بل هي مشكلة قديمة برزت الى الوجود بعد إنهيار الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الاولى وقيام الدولة العراقية، وتحول نهري دجلة والفرات من نهرين وطنيين الى نهرين دوليين وتعد معاهدة لوزان ١٩٢٣ أول المعاهدات التي تم بموجبها تقسيم مياه الفرات بين كل من تركيا وسوريا والعراق[٣٣] وسعت كل من بريطانيا وفرنسا التي كانت تنتدب العراق وسوريا الى تخفيف حدة المشكلات الظاهرة نتيجة لأستثمار مياه الفرات فيما بين الدول الثلاث،وتم عقد اتفاقات ومعاهدات ثنائية وجماعية لضمان حقوق الدول الثلاث وأهم تلك الاتفاقيات هي إتفاقية عام ١٩٤٦ بين العراق وتركيا ،والتي إعترفت تركيا بموجبها بحق العراق في إرسال لجنة خبراء للأطلاع على كل المشاريع التركية المقامة والمزمع إقامتها مستقبلاً على حوضي دجلة والفرات،وبذلك إعترفت تركيا بالحقوق المكتسبة للعراق في استخدام المياه، الا ان حساسية تركيا المائية في حوض الفرات تجاهلت تلك الحقوق لتشكل تهديداً للأمن الوطني العراقي[٣٤] حيث بدأت تركيا بوضع الخطط لاستغلال مياه نهر الفرات دون مراعاة لحقوق العراق المكتسبة في مياه نهر الفرات ،وعلى الرغم من الجهود التي بذلها العراق منذ عام ١٩٦٢ لحمل تركيا على الاعتراف بحقوقه، الا ان جميع المحاولات قد باءت بالفشل.اذ مضت تركيا دون تردد بفتح مشاريعها على الفرات في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ مما شكل ذلك ضرراً كبيراً على العراق[٣٥] ولعل من أهم السدود التي أقامتها هي (سد كيبان) و(سد قره قاية) و(سد اتاتورك) ،(ونفق اورفة)[٣٦].

هذا الى جانب انشائها لعدد من المشاريع والتي ستشكل مصدر تهديد للأمن الوطني ومنها مشروع جنوب شرق الاناضول أو ما يعرف بـ (الغاب)[*] والذي يعد من أهم المشاريع الخاصة بالتنمية الاقتصادية في تركيا والذي تهدف من خلاله ليس فقط تحسين مظاهر الحياة الاقتصادية لسكان منطقة شرق الاناضول[٣٧] بل استخدامه كوسيلة ضغط ضد دول الجوار وتحديداً العراق لأجباره على الاستجابة لطلبات تركية ولاسيما تجاه المطالبة بالموصل وكركوك،وللحيلولة دون حصول اتفاق بين الحكومة العراقية آنذاك والاكراد بما يمنع قيام كيان سياسي كردي في شمال العراق يزيد من مشكلات تركيا مع أكرادها[٣٨] .

وفي الواقع، فان قيام ذلك المشروع سيشكل تهديداً للأمن القومي فليس مستبعدا حدوث أزمات قد تصل الى حد الحرب أو التهديد بها بين العراق وتركيا اذا ما أصر الاتراك أو أقدم على قطع المياه للضغط على العراق وصولا لتحقيق مطالبيهم[٣٩]الى جانب اضراره الاقتصادية اذ قد يؤدي ذلك المشروع الى انخفاض كمية المياه المتدفقة الى العراق مما يؤدي الى استبعاد (٤٠%) من أراضي حوض الفرات في العراق من نطاق الاستغلال الزراعي ،والتي يصعب تعويض تلك المياه اعتماداً على مخزون بحيرة الثرثار ونهر دجلة لأرتفاع نسبة الملوحة في الاخيرة[٤٠].

الى جانب مشروع الغاب هناك مشروع انابيب السلام الذي ترى تركيا انه في حالة تنفيذه سيسهم في إزالة الكثير من المشكلات المائية والزراعية والتنموية فالمشروع بحسب وجهة نظرها يهدف الى سد العجز المائي للدول المجاورة وبخاصة مياه الشرب[٤١] وفي الواقع ان تركيا تهدف من وراء ذلك المشروع تحقيق عائد مادي لايقل عن ملياري دولار سنويا نظير بيع المياه لتلك الدول فضلا عن رغبتها في تغيير الواقع الديموغرافي في منطقة المشروع التي تسكنها أغلبية كردية من خلال إغراق القرى والأراضي الزراعية في مناطق سكناهم وتهجيرهم الى مناطق مختارة ، وإعادة توطين الأتراك في المنطقة ليصبح عدد سكانها(١٧) مليون نسمة حينذاك، ويتحول الاكراد في تلك المنطقة الى اقلية، وبذلك يتم القضاء على المشكلة الكردية التي تعانيها تركيا من امد طويل[٤٢] كما تسعى تركيا من خلال هذا المشروع التمهيد لهيمنة استراتيجية تركية على المناطق التي تزودها بالمياه وخلق امبراطورية تركية جديدة قوامها المياه[٤٣].

ولغرض تحقيق مأربها فقد باشرت تركيا عام ١٩٩٢ بإنجاز مشاريع ذات صلة ومنها مشروع أتاتورك الذي يعد اكبر خزان في مشروع الكاب والذي سيكون له تداعياته السلبية على كمية المياه الواصلة الى العراق[٤٤]ولعل سبب إصرار تركيا على إنشاء مشاريعها على نهري دجلة والفرات يعود لأعتبارات عدة نذكر منها[٤٥]:-

١-إصرار تركيا على عدم الاعتراف بالطابع الدولي لنهري دجلة والفرات:اذ تدعي ان نهري دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين،وانما نهران عابران للحدود،وتبعا لذلك فهي لاتعترف بشمولهما بما يقع عليه تعريف اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية للعام ١٩٩٧,

٢-رفض مبدأ تقسيم المياه: اذ ترفض تركيا قسمة مياه الفرات ودجلة بين شركائها الأخرين العراق وسوريا ،وتطرح مفهوم الأستخدام الامثل للمياه،القائم على إستخدام تكنولوجيا متطورة والقيام بدراسة موسعة للتربة في العراق وسوريا بقصد تحديد أنواع المحاصيل الزراعية التي يتوجب زراعتها دون غيرها ،وفي ذلك يتم تحديد الاحتياجات المائية.

٣-عد حوضي نهري دجلة والفرات حوضا واحدا:وان الفرات اساسا ليس الا رافداً لشط العرب حيث يلتقي مع دجلة،ومن ثم فان من حق تركيا استثمار مياه هذا الرافد داخل أراضيها بالكامل.

٤-عدم الاعتراف بالحقوق المكتسبة لسوريا والعراق بنهري دجلة والفرات:كون الحق المكتسب هو مبدأ غير معترف به دوليا.

٥-تذرع تركيا بعدم وجود قانون متكامل للمياه الدولية اذ تبرر تركيا رفضها لتقاسم مياه الفرات بسبب ان الاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٧ لم تدخل حيز التنفيذ وانه لاتوجد ممارسة دولية موحدة لأستخدامات هذه المياه بسبب التنوع الكبير والخصائص المختلفة للمجاري المائية العابرة للحدود[٤٦].

في حين تستند وجهة النظر العراقية من مسألة المياه المشتركة الى مبادئ القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار والمصالح والحقوق التاريخية في مياه نهري دجلة والفرات ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الآتي[٤٧]:-

١-التأكيد على الصفة الدولية لنهري دجلة والفرات التي تؤكدها مختلف القواعد والمبادئ القانونية والدولية المستقرة وان لاسند قانوني لتسمية الانهار العابرة للحدود ،وما يترتب عليه من كون،السيادة على مياه النهرين مشتركة بين الدول الثلاثة وان ما تدعيه تركيا من كونهما نهرين تركيين(مياههما عابرة للحدود) يعد انتهاكا لقواعد القانون الدولي المنافي للاعراف الدولية ذات الصلة.

٢-ان إعتبار حوضي نهري دجلة والفرات حوضين منفصلين كل قائم بذاته، يؤكده الواقع الفعلي والظروف الجغرافية فلكل نهر حوضه ومساره ومنطقته.

٣-ان الأستخدام الامثل للموارد المائية يعني القيام بترشيد إستخدام المياه والمحافظة عليها وتنمية مصادرها والتخطيط الشامل لاقصى وأمثل انتفاع من المياه وتحسين أساليب الري واستصلاح الأراضي وليس كما ترى وجهة النظر التركية.

وفي الواقع تسعى تركيا ومن خلال ورقتها المائية الضغط على العراق من خلال إستخدام المياه كأحد أساليب الضغط الاقتصادي ،باعتبار ان المياه هي ثروة تركية خالصة كما هو النفط ثروة عراقية خالصة ومن ثم تسعى تركيا لمقايضة النفط بالمياه اي انها تسعى للحصول على تسهيلات نفطية مقابل مشاركة العراق للمياه التركية بحسب تعبيرهم(٤٨).

فهي تعد المياه سلعة اقتصادية تباع وتشترى كالنفط ،بدليل الاتفاقات التي عقدت بين تركيا من جهة و(إسرائيل) والاردن من جهة أخرى لشراء المياه(٤٩).

المحور الثاني:-العلاقات العراقية – التركية بعد عام ٢٠٠٣

١. موقف تركيا من حرب الخليج الثالثة

مثل العام ١٩٩٩ بداية التغير الحقيقي في الموقف التركي تجاه الشرق الأوسط والعراق ، ففي العام ١٩٩٩ ومع اعتقال عبد الله أوجلان فان التهديد الأمني لتركيا كان قد أخذ بالتلاشي وأصبحت عوامل أخرى غير الاهتمامات الأمنية تأخذ مكانها في تشكيل سياسة تركيا إزاء العراق في المدة ما بين ١٩٩٩- ٢٠٠٣ ، كانت التهديدات الامنية ضد تركيا والتي تنطلق من شمال العراق محدودة حيث شاع نوع من الاستقرار في المنطقة على الرغم من انه كان لتركيا مخاوفها بشأن نيات النظام السابق الا ان عملية إحتواء الأكراد من قبله كانت تلقى صدى ايجابياً من جانب تركيا .وكانت تركيا على اتصال مع السلطات العراقية في بغداد من اجل اجتياز بعض الاثار السلبية لعقوبات الامم المتحدة فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية وكانت العلاقات مع شخصيات كردية في شمال العراق على نطاق محدود جداً(٥٠).

كما كان هناك مؤشراً اخر يؤكد عزم تركيا النأي بنفسها عن اسلوب السياسة التقليدية القديمة وتبني نهج سياسي جديد والمتمثل بقرار تركيا المشهود في الاول من أذار عام ٢٠٠٣ فمن خلال هذا القرار بدأت تركيا بالعمل كلاعب مستقل فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وخصوصا في الشرق الأوسط(٥١) فعندما طلبت الولايات المتحدة الامريكية من تركيا مشاركتها في المجهود الحربي

الامريكي وذلك من خلال نشر ما يقارب (٢٦) الف جندي مقابل مساعدات اقتصادية تقدمها واشنطن تقدر بـ (٦) مليارات فضلا عن قروض تصل الى(٢٤) مليار دولار[٥٢]، ورغم ان رجب طيب اردوغان وغيره من ساسة حزب العدالة والتنمية كانوا ،وتحت ضاغط العامل الاقتصادي والاغراءات الامريكية ،راغبين بوجود قوات عسكرية امريكية في الاراضي التركية ،الا ان البرلمان التركي رفض مذكرة الحكومة التركية في مستهل الاول من اذار عام ٢٠٠٣ اذ صوت ضد تواجد القوات(٢٦٤) نائبا مقابل(٢٥١) نائباً[٥٣].

وبالرغم من المطالب الامريكية المتكررة من الحكومة التركية للأنخراط في العملية العسكرية قوبلت مطالبيها بالرفض وقد بررت تركيا سبب رفضها الى علاقاتها الوثيقة ببغداد فضلا عن ان الحرب على العراق تجعل من غير الممكن حماية وحدة العراق ، كما ان الحرب على العراق سوف يؤدي الى تقسيم العراق ويقلب التوازنات في الشرق الاوسط رأسا على عقب[٥٤].

فضلا عن ذلك فان تركيا لم تنس حجم الضرر الذي تعرضت له في حرب الخليج الثانية نتيجة ،اغلاقها خطين من انابيب النفط المارة عبر اراضيها والتي ادت الى خسارتها ما يفوق (٤٠) مليار دولار[٥٥].

احدث الموقف التركي ازمة حادة في العلاقات التركية الامريكية، فقـــــد اكد (بول ولفوتيز Paul Wolfowitz) نائب وزير الدفاع الامريكي السابق قائلا :"ان تركيا ارتكبت خطأ كبيرا لعدم فتح ابوابها للقوات الامريكية في الحرب على العراق" [٥٦] .

وفي خطوة عملية قامت بها تركيا لاعادة بناء الثقة بين البلدين قام مساعد وزير الخارجية التركي السابق (أوغور زيال) في ١٧ حزيران بزيارة رسمية الى واشنطن ،وقد حظيت زيارته بأهمية كبيرة في واشنطن اذ كسرت الجليد القائم في العلاقات التركية – الامريكية وشكلت خطوة مهمة في طريق اعادة العلاقات الى سابق عهدها[٥٧].

الى جانب ذلك ، قام وزير الخارجية التركي عبد الله غول بزيارة لواشنطن في ٢٥ تموز ٢٠٠٣ التقى خلالها نظيره الامريكي كولن باول حيث أكد خلال المؤتمر الصحفي المشترك على ان "تركيا والولايات المتحدة لديهما رؤى مشتركة تجاه العديد من القضايا الاقليمية والعالمية المهمة،وهما مصممتان على استمرار وتطوير تعاونهما في العراق والشرق الاوسط...."[٥٨].

لقد تبلورت المعادلة التركية في العراق منح تركيا حصة في اعادة بناء العراق و(كلمة) في الوضع السياسي الداخلي،مقابل إرسال قوات تركية تساهم في تخفيف الاعباء والخسائر عن الامريكيين ،وتمنح الاحتلال الامريكي بعض(الشرعية الاسلامية)[٥٩].

وهنا نتساءل هل تطورت العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣ ام ان تلك العلاقات شابها الكثير من التوتر وماهي القضايا التي دفعت الى حالة التصعيد بين البلدين؟

٢-تطور العلاقات العراقية – التركية بعد حرب الخليج الثالثة

انفتحت تركيا بعد عام ٢٠٠٣ على العراق اقتصاديا وذلك باعتمادها نهجاً قد يكون أكثر استدامة من خلال تبنيها القوة الناعمة ، والتي تعني تحقيق النفوذ من خلال الثقافة والتعليم والتجارة ، وهذا ما أكده القنصل التركي في اربيل بقوله:"لايحاول أحد ان يستحوذ فجأة على العراق أو جزء منه،ولكن نحاول ان نحقق تكاملا مع هذه الدولة..الطرق وخطوط السكك الحديدية والمطارات والنفوذ وانابيب الغاز..حيث تعبر(١٥٠٠) شاحنة تحمل مواد بناء تركية وملابس واثاث..وكل شيء يمكن ان يعرض في الاسواق العراقية كما ان هناك أكثر من (٧٠٠) شركة تركية عاملة في العراق.."[٦٠] ومن أجل تعزيز تلك العلاقات فقد تم التوقيع على مذكرة تفاهم في ٧ أب ٢٠٠٧ أثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي الى أنقره ولقاء نظيره التركي رجب طيب اردوغان والتي كان من اولى مبادئها تعاون الطرفين لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وتطوير آلية الحوار والتنسيق المشترك في القضايا الأمنية والاقتصادية بما يحقق مصالح الطرفين[٦١].

كما عمدت تركيا الى توسيع علاقاتها اذ لم تنحصر على مستوى الدولة بل امتدت الى كافة المجموعات والفصائل ذات الفاعلية والتأثير داخل البلاد وذلك في إطار استراتيجيتها للبحث عن دور وتعزيز العلاقات بين البلدين،قام الرئيس العراقي السابق جلال الطالباني بزيارة رسمية الى أنقرة في أذار من العام ٢٠٠٨،وذلك بدعوة من نظيره التركي عبد الله غول الذي اكد على ضرورة تعميق العلاقات بين بغداد وانقرة في مواجهة التهديد الذي يمثله حزب العمال الكردستاني للعلاقة

بين الطرفين،كما تم تعيين مبعوث تركي خاص للعراق(مراد اوزليك) من اجل مناقشة القضايا العالقة مع حكومة كردستان العراق[٦٢].

كما قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان بزيارة الى بغداد في تموز ٢٠٠٨ هي الاولى من نوعها لمسؤول تركي منذ العام ١٩٩٠،وتم خلال الزيارة توقيع اتفاقية إنشاء مجلس للتعاون الاستراتيجي وتفيد الاتفاقية على ان يلتقي رئيسا وزراء الدولتين مرة واحدة كل سنة على اقل تقدير ،فضلا عن لقاءات دورية بين عدد من وزراء البلدين[٦٣].

الى جانب ذلك ،فقد شهدت الزيارة اجتماعاً موسعاً لمجلس التعاون الاقتصادي المشترك شارك فيه عدد كبير من وزراء البلدين، وشهد توقيع أكثر من (٤٦) اتفاقية في جميع المجالات[٦٤].

كما زار وزير خارجية تركيا احمد داود اوغلو العراق في أواخر تشرين الثاني ٢٠٠٩ ، وشملت الزيارة كل من البصرة والموصل وأربيل ،حيث أفتتح في كل محافظة من تلك المحافظات قنصلية تركية، وذكر وزير الخارجية التركي أثناء زيارته تلك "ان تركيا والعراق سيشكلان محوراً مهما في المنطقة، وسيحمل هذا المحور الممتد من البصرة الى اسطنبول الرفاهية والاستقرار في المنطقة"[٦٥].

وكان من نتيجة تطوير تلك العلاقات ان ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين مـن نحو (٥) مليار عام ٢٠٠٨ ليصل الى نحو (١١) مليار دولار عام ٢٠١٠ وشمل تبادلات في مختلف المجالات الاقتصادية[٦٦].

ومن أجل إعطاء زخم أكثر للمستوى الذي بلغته العلاقات بين الجانبين فقد قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان بزيارة ثانية للعراق في ٢٨ أذار ٢٠١١ بغية تأكيد ما تم الاتفاق عليه في جميع الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية ،مما يؤكد الثقل والتأثير والنفوذ الذي باتت تتمتع به تركيا على المستوى الاقليمي سيما بعد تبنيها لمقاربة جديدة في تأسيسها لسياسة خارجية متحررة من أية ضغوط وكوابح الحرب الباردة[٦٧]على الرغم من التطور الذي شهدته العلاقات بين البلدين بعد عام ٢٠٠٣ ولا سيما على الصعيد الاقتصادي والتجاري ،الا انه تلك العلاقات كان قد شابها الكثير من التعقيد لا سيما في ظل احتلال العراق الذي أدخل الكثير من المتغيرات التي أخلت بطبيعة العلاقات بين البلدين ومنها قضية حزب العمال الكردستاني وقضيتي كركوك والتركمان.

– حزب العمال الكردستاني

كانت ولا تزال قضية حزب العمال الكردستاني تشكل عائقاً في العلاقات العراقية – التركية ، فبعد سقوط بغداد واحتلال العراق ، أخذت مخاوف تركيا بالتزايد من نشاط ذلك الحزب ، حيث شكل تواجد خمسة الآف عنصر من مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق واحداً من عوامل إهتمام تركيا بالحرب الاميركية على العراق فعندما سألت أنقرة الولايات المتحدة عما ستفعله مع افراد حزب العمال الكردستاني ،كان جواب رئيس الاركان الامريكي الجنرال (ريتشارد مايرز*Richard Myers*):"نحن سنعالج الامر ، ولا داعي لتدخل القوات التركية"[٦٨].

ومع ذلك، وإزاء مخاوف أنقرة فقد أخذت تضغط على واشنطن للتصدي لمسلحي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق [٦٩].

يبدو ان حزب العمال الكردستاني قد استغل الاوضاع المتدهورة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، حيث قام بشن هجماته في تركيا،الامر الذي دفع الاتراك الى الاعتقاد بان الولايات المتحدة لاتتعاون بما فيه الكفاية في العمل على مكافحة نشاطات حزب العمال ،مما ادى ذلك الى اثارة المشاكل ليس للولايات المتحدة وحسب وإنما ايضاً للسلطات العراقية[٧٠]وقد سعى الجيش التركي عبر رئاسة أركانه للحصول على تفويض من الحكومة للقيام بعمليات عسكرية ضد حزب العمال الكردستاني في العام ٢٠٠٧ ،وصرح رئيس الاركان (باشار بويوك أنيت) في ١٢ نيسان من العام نفسه،ان الجيش مستعد للقيام بعملية وراء الحدود لضرب حزب العمال الكردستاني . وان هذه العملية ذات جدوى،وانه ينتظر القرار من السلطة السياسية ، وقد نظر الكثير من المراقبين داخل تركيا الى تصريحات رئيس الاركان على انها تهدف الى خلق المشكلات لحزب العدالة والتنمية في الداخل ومنع وصول اسلامي الى رئاسة الجمهورية وعرقلة الاصلاح السياسي الذي سيضعف نفوذ الجيش ويعزز سلطة الاسلاميين[٧١].

لذا اتبعت حكومة أردوغان اسلوب التهدئة والتسكين حتى تحقق امرين:–الاول تمرير الاستحقاقات الانتخابية المتمثلة في الانتخابات الرئاسية والنيابية لعام ٢٠٠٧ أنذاك ثم التفرغ للمواجهة مع حزب العمال الكردستاني.

والثاني تنسيق اي عمل في العراق مع واشنطن التي كانت تعارض اي تدخل عسكري تركي في شمال العراق يعرض الاوضاع في العراق الى اهتزازات لاتريدها[٧٢].

وبهدف تحجيم نشاط حزب العمال فقد أجريت تركيا اتصالاتها مع السلطات العراقية اولاً فأثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي الى تركيا في أب ٢٠٠٧ أتفق الطرفان على توقيع إتفاق بخصوص مكافحة الارهاب ومع انه كانت هنالك نقاط خلاف عدة بين الطرفين الا ان الاتفاق اسهم في مساعدة تركيا في صراعها ضد حزب العمال الكردستاني[٧٣] تقدمت الحكومة التركية خطوة إضافية نحو الضغط للعودة الى المعادلة العراقية من بوابتها العسكرية،وما بين إعتراض واشنطن وعدم امكانية أنقرة غض النظر عن العمليات العسكرية ضدها كان لقاء اردوغان مع الرئيس الامريكي جورج بوش في الخامس من تشرين الثاني ٢٠٠٧ مفصلياً في الوصول الى اسس جديدة للتعاطي مع الوضع في العراق وفي شماله تحديداً يجمع بين تحقيق رغبة تركيا في مهاجمة قواعد حزب العمال الكردستاني، وعدم تأثير ذلك على التوازنات التي رسمتها الولايات المتحدة ،وتم الاتفاق على تعاون استخباراتي بين الدولتين وان تكون العمليات ذات طابع جوي وليس برياً[٧٤] .

وشهد عام ٢٠٠٨ تطوراً نوعيا ،اذ قامت القوات التركية البرية للمرة الاولى منذ الاحتلال الامريكي للعراق بهجوم بري واسع على مواقع حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل في ٢٣ شباط ٢٠٠٨[٧٥] ولعل ما سهل للقوات التركية التوغل في شمال العراق هو الحالة السياسية والامنية المتردية هناك ،فضلا عن عدم إتفاق القوى السياسية على إطلاق مشروع مصالحة سياسية شاملة تطمئن من خلاله الشرائح العرقية والدينية بحماية حقوقها ومطالبها[٧٦].

ونتيجة للضغوط التركية لوضع حد لمسألة حزب العمال الكردستاني تم تأليف لجنة ثلاثية(عراقية-تركية-أمريكية) حول غلق ملف حزب العمال الكردستاني،وعقدت جلسات عدة كان أخرها حضور وزير الداخلية التركي (بيش اتالاي) بتاريخ ١١ نيسان من العام ٢٠٠٩ ، الى بغداد لترأس وفد بلاده هذه الاجتماعات وقد صرح رئيس الوفد العراقي المفاوض(شيروان الوائلي) وزير الامن الوطني العراقي السابق،"ان البلدين اتفقا على تفعيل دور اللجنة الثلاثية ميدانياً في تبادل المعلومات الاستخبارية وقطع التموين والدعم لمقاتلي حزب العمال من القرى العراقية"[٧٧] .

يبدو ان استمرار تلك القضية ستؤدي الى حالة التصعيد بين البلدين كما انها ستقحم العراق في متغيرات تلك الأزمة التي ستسبب للعراق الكثير من الأضرار سواء على الصعيد المادي أم المعنوي.

–قضية كركوك والتركمان

تعد قضية كركوك والاقلية التركمانية في العراق ،واحدة من بين المشكلات التي تواجه مسار العلاقات التركية – العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣ ،تلك القضية الخلافية البالغة التعقيد والمتداخلة التأثير، تدور حول مدينة كركوك التي باتت محل نزاع بسبب موقعها المهم ومواردها الطبيعية،اذ يحتدم فيها جدل الهوية بين ثلاثة قوميات تقطن المدينة هي (العربية والكردية والتركمانية)[٧٨] .

وترتبط مشكلة التركمان بقضية كركوك بوصفها من وجهة نظر أكراد العراق جزءاً من اقليم كردستان، ويدعي الأكراد بوجود مئات الوثائق التاريخية التي تثبت عائدية المدينة –وانها تقع في مركز كردستان العراق من حيث الامتداد الجغرافي لتواجد الأكراد، والذي قد يطال مناطق أخرى من العراق.

ووفقا لذلك المعتقد،يعدها بعض القادة الاكراد بأنها (قدس الاقداس) ولايمكن التخلي عن عائديتها لاقليم كردستان العراق..في حين يعدها العرب مورد حياتهم ويرى التركمان ان كركوك جزءاً من تاريخهم الذي لايمكن التنازل عنه ويرفضون اي استفتاء على مصير المدينة وفق المادة(١٤٠) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ [٧٩] فبحسب تلك المادة (١٤٠)،فان مشكلة كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها تعالج على ثلاث مراحل هي:التطبيع المتمثل بإعادة المهجرين الاكراد،وتعويض الوافدين العرب،ثم إجراء إحصاء سكاني يعقبه استفتاء بين سكان كركوك ليقرروا فيما اذا كانوا يرغبون ببقاء الاوضاع كما هي عليه الآن بالمدينة او الالتحاق باقليم كردستان العراق[٨٠].

وفي الواقع، ان تحول كركوك بموجب تلك المادة الى سيطرة الأكراد ضمن اقليم كردستان ،امر ترفضه انقرة تماما، فقد جاء على لسان الرئيس التركي عبد الله غول عندما كان وزيراً لخارجية بلاده"ان بلادنا لن تقبل هيمنة اثنية معينة على مدينة كركوك ولايمكن ان تدعي اي جهة غلبتها على هذه المدينة"[٨١].

ويبدو ان الاهتمام التركي بموضوع تركمان العراق وكركوك ينطلق من خلال بعض المحاور[٨٢]:-
الاول:-مادام التركمان في العراق يعدون شعبا من شعوب الامة التركية، لذلك فعلى تركيا مناصرتهم.
الثاني:-شعور تركمان العراق بأنتمائهم القومي،وكون تركيا الدولة الوحيدة في العالم التي يمكن ان تسندهم وقت حدوث الازمات.
الثالث:-الاحساس السائد لدى القادة الأتراك بأن ولأية الموصل التي كانت تضم كركوك حتى العام ١٩١٨، قداستحوذ عليها البريطانيون بحكم القدر،وان معاهدة لوزان المبرمة في العام ١٩٢٣ لم تحل هذا الاشكال في حينه.
الخامس:-اما كركوك فتمثل اهمية استراتيجية لتركيا وذلك لأحتوائها على نسبة كبيرة من النفط تقدر بنحو (٤٠%) من إجمالي احتياطات النفط العراقية التي تقدر بنحو(١٢) مليار برميل، وان ما يقرب من(٥٠%) من النفط العراقي يصدر عن طريقها.
السادس:-وترى ان سيطرة الأكراد على كركوك والحاقها بالاقليم،من شأنه ان يزيد من قوتهم السياسية وقدراتهم الاقتصادية، ومن ثم احتمال مطالبتهم بالانفصال عن العراق، وقيام دولة كردية مستقلة مما يزيد من تعاظم قوة حزب العمال الكردستاني التركي حيال الدولة التركية[٨٣]

وفي الواقع ، يبدو ان تركيا قلقة بشأن قضية كركوك في حال الحاقها باقليم كردستان اذ قد يثير نوايا انفصالية لدى اكراد تركيا[٨٤] هذا من جانب، اما بالنسبة لمواقفها لنصرة التركمان ماهي الا محاولات دعائية واعلامية هدفها إظهار تركيا بمظهر المناصر لهذه القومية في العراق من جهة ولأرضاء الشارع التركي الذي يطالب حكومته بخطوات جدية في هذا الشأن،ولمحاولة إثبات حكومتها بأنها حامية اقوام الترك اينما وجدوا، والا فان تركمان العراق ليسوا مدرجين في أجندة استراتيجيات الدولة الكردية الا ان من المهم معرفته ان تركيا تستغل سخونة منطقة كركوك وتركمان العراق لصالح محاولتها التدخل في الشأن العراقي بالأرتباط مع ضغوطها حول القضية الاساسية وهي قضية منع اعلان الدولة الكردية المستقلة في شمال العراق[٨٥] .

٣-توتر العلاقات بين البلدين

الى جانب تلك الأزمات، فقد برزت مشكلات سياسية بين البلدين كان لها الأثر الكبير في إحداث التوتر ولعل أهمها الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي أحمد داوود اوغلو الى كركوك في أب ٢٠١٢ دون علم الحكومة الاتحادية وموافقة وزارة الخارجية الامر الذي دفع وزارة الخارجية العراقية الى استدعاء القائم بالأعمال التركي (مولود ياقوت) وتسليمه مذكرة احتجاج، عدت فيه تلك الزيارة استهانة بالسيادة الوطنية وخرقا للضوابط في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الجارين(٨٦).

وقد بلغت حالة التصعيد بين البلدين ان أصدر مجلس الوزراء في تشرين الاول ٢٠١٢ قراراً بمقاطعة الدعوات الموجهة من السفارة أو القنصليات التركية بسبب المواقف غير الودية والتجاوزات الصادرة عن الجانب التركي تجاه العراق(٨٧).

ومما زاد العلاقة سوءاً إتهام وزير الخارجية التركي لرئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي بـ(خلق التوتر) داخل البلاد الأمر الذي دفع بعض المسؤولين العراقيين الى الرد على تركيا ومنهم (علي الشلاه) أحد أعضاء دولة القانون بقوله"ان المسؤولين الأتراك باتوا يبيحون لأنفسهم التدخل في أدق تفاصيل الدولة العراقية، وهو أمر رفضناه في الماضي ونرفضه ، ولن نتعامل معه أبدا"(٨٨).

ولم يتوقف التراشق بين البلدين فقد اتهم رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في تشرين الثاني ٢٠١٢ حكومة المالكي السابقة بالسعي الى إثارة حرب أهلية في العراق عقب إشتداد التوتر بين بغداد وحكومة اقليم كردستان.مما دفع رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي للرد عليه ونصحه بتركيز إهتمامه على "أوضاع بلاده المتجهه نحو حرب أهلية، داعيا اياه في الوقت نفسه الى الكف عن زج أنقرة في مشاكل جميع دول المنطقة"...كما أكد "ان وعي الشعب العراقي سيمنع وقوع اي حرب أهلية"(٨٩).

ولعل ما زاد الوضع سوءاً قيام تركيا بعقد عدد من الاتفاقيات مع حكومة اقليم كردستان من أجل السماح لها بالتنقيب عن النفط دون علم الحكومة الاتحادية،ليس هذا فحسب ،فقد منحت تركيا رخصة لشركة (سياه كاليمي) التركية من أجل قيامها بشراء الغاز الطبيعي من اقليم كردستان لمدة (٢٦) سنة ويعد هذا المشروع الاكبر من نوعه في مجال استثمار الطاقة باقليم كردستان الذي

ينتج ما يقارب (١٦٠) مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي لتجهيز محطات توليد الطاقة الكهربائية بأربيل وجمجمال[٩٠].

وكان لتوصل تركيا لعقد تلك الاتفاقات أثره في استفزاز الحكومة العراقية التي عدت تلك الاتفاقيات غير سارية المفعول مالم تحصل على موافقة الحكومة الاتحادية ،وهذا ما عبرت عنه (مريم الريس) المستشارة السياسية لمكتب رئيس الوزراء السابق نوري المالكي بقولها "ان الحكومة العراقية طالما أكدت ان اي اتفاق تعقده حكومة اقليم كردستان مع أية جهة لن يكون ساري المفعول مالم يحصل على موافقة الحكومة الاتحادية"معتبرة تصريحات رئيس الوزراء التركي محاولة لاثارة الفتنة...وهو أمر مرفوض..لان هذا يتعلق بسيادة البلد واحترام قوانينه.."[٩١].

وفي الواقع ، ان تلك المشكلات التي تعصف بين البلدين سيكون لها تأثيرها البالغ في عودة العلاقات الى سابق عهدها فعلى تركيا ان تراعي سيادة العراق وعدم التدخل في شؤونه الداخليه اذ ان تدخلها سيؤدي الى مزيد من حالة الانقسام والتدهور سواء بين تركيا والحكومة الاتحادية أو بين الاخيرة وحكومة اقليم كردستان.

الخاتمة

يتضح من خلال ما تقدم ، بأن العلاقات العراقية – التركية من اكثر العلاقات حساسية بالنسبة للأمن الوطني العراقي فتركيا وبحكم قربها من العراق تعد من أهم الفواعل المؤثرة على أمن واستقرار العراق ،فتركيا اليوم لاتختلف عن تركيا القديمة الطامعة في التوسع لتحقيق أطماعها في المنطقة فهي تسعى ومن خلال تحكمها بمجرى نهري دجلة والفرات فرض سيطرتها المائية على كل من سوريا والعراق .

ليس هذا فحسب ،فأنها ومن خلال المشكلات العالقة بين البلدين تحاول تركيا التدخل في شؤون العراق الداخلية ومنها استغلالها لقضية حزب العمال الكردستاني كذريعة للتجاوز على ارض وتربة العراق،فضلا عن استغلالها لقضية التركمان التي تحاول ان تجعل منهم بطاقة رئيسة يمكن استخدامها من أجل تحقيق مساعيها لأبقاء كركوك ونفطها خارج الايدي الكردية لما يشكله استحواذ الاكراد على نفط كركوك من مخاطر أهمها تشجيع الاكراد على تحقيق الانفصال والذي

ستكون له تأثيره على أكراد تركيا الذين قد يطالبون بذات الاستحقاقات ،مما يعني ان تلك القضية سيكون لها تأثيرها في أمن واستقرار كلا البلدين.

ومن أجل بناء علاقات وثيقة لابد ان يعمل كلا الطرفين على تجاوز الأزمات التي تشكل عائقاً امام كلا البلدين لا سيما وان كلاهما يرتبط بروابط اقتصادية قوية اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ان العراق يعد سوقا رائجاً للبضاعة التركية كما ان الايرادات التي تحصل عليها تركيا نتيجة مرور النفط عبر اراضيها تقدر بمليارات الدولارات .

كما ان على كلا البلدين ان يلجأ الى توحيد المواقف تجاه القضايا المختلف عليها بما يخدم مصلحة البلدين،فضلا عن فتح قنوات واسعة للاتصال بين المسؤولين العراقيين والأتراك وذلك من أجل تصفية الاجواء بين البلدين.

فضلا عن ان حل مسألة المياه في دجلة والفرات بسيط جداً لا سيما اذ ما تم الاتفاق بشكل مكثف ومعمق وعلمي مع تركيا ، عن طريق الرجوع إلى الاتفاقيات الموقعة بين البلدين ، والوقوف على طلباتها الفنية بما يخص تصريف المياه والاستفادة منها.

كما ان معالجة الهاجس الأكبر لدى تركيا والعراق والمتمثل بمستقبل المجموعة الكردية ،والتطور الحاصل لجهة تكوين فكرة الدولة الكردية المنفصلة بشكل تام ، والتعامل مع هذا التهديد لدى الدولتين من خلال سياسة الاحتواء المشتركة سيكون له اثره في إشاعة الأمن والاستقرار لكلا البلدين.

وعليه، فأن مستوى العلاقات بين العراق وتركيا يصلح ان يكون، اذا ماجرى الالتزام بالاتفاقيات، مثلاً للعلاقات الأيجابية مع جميع دول الجوار وتطويرها بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها.

المصادر

١–ياسر عبد الحسين ،السياسة الخارجية في عهد أحمد داوود اوغلو:دراسة في مستقبل العلاقات العراقية– التركية،مجلة ابحاث استراتيجية،بغداد، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية،العدد الخامس،حزيران ٢٠١٣ ،ص١٧.

(*) برزت مشكلة الموصل مع تأسيس الجمهورية التركية التي اخذت تطالب بضم ولاية الموصل اليها ،في الوقت الذي اصرت بريطانيا على ضمها للعراق ،نتيجة لتدخل عصبة الامم تم حل مشكلة الموصل بعد توقيع معاهدة ثلاثية بين تركيا وبريطانيا والعراق في ٥ حزيران ١٩٢٦ تم بموجبها تنازل تركيا عن مطالبتها بالموصل ،واعترافها بأنها جزء لايتجزء من العراق. للمزيد

ينظر كل من بيار مصطفى سيف الدين،تركيا وكوردستان العراق الجاران الحائران،دمشق،دار الزمان،٢٠٠٩،ص٦٢-٧٣.؛علي سلطان، تاريخ الدولة العثمانية،طرابلس ،مكتبة طرابلس،بلا،ص,٣٩٧

٢-فاضل حسين،مشكلة الموصل:دراسة في الدبلوماسية العراقية الانكليزية-التركية،بغداد، مطبعة اسعد، ط٢،١٩٧٦،ص,٧٦

٣-عوني عبد الرحمن السبعاوي،العلاقات العراقية-التركية ١٩٣٢-١٩٥٨،جامعة الموصل،مركز الدراسات التركية،١٩٨٦،ص٢٧ .

٤-عوني عبد الرحمن السبعاوي ،مصدر نفسه،ص٢٨-,٢٩

٥- سعد حقي توفيق،العراق وسياسة حسن الجوار تجاه تركيا وايران،مجلة العلوم السياسية،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،العدد٤١،٢١تموز-كانون الاول ٢٠١٠،ص,١٢

٦-عوني عبد الرحمن السبعاوي،المصدر السابق ،ص٢٩-,٣٠

٧-عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية،ج٣،بغداد،دار الكتب،١٩٧٨،ص,١٥٣

٨- سعد حقي توفيق،المصدر السابق،ص,١٢

٩- عوني عبد الرحمن السبعاوي،المصدر السابق،ص١٤٢

١٠-المصدر نفسه،ص,١٨١

١١-مهدية صالح حسن العبيدي،العلاقات العراقية التركية ١٩٦٨-١٩٨٠،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بغداد،كلية القانون والسياسة،١٩٨٦،ص,٣٧

١٢- عوني عبد الرحمن السبعاوي،المصدر السابق،ص,٢٠٨

١٣-المصدر نفسه،ص٢٠٩،ص٢١٣-,٢١٤

١٤-ياسر عبد الحسين،المصدرال سابق،ص,١٨

١٥-سعد حقي توفيق،علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين ،عمان- الاردن، دار وائل للنشر،٢٠٠٣،ص,٢٨٥

١٦-وليد رضوان،العلاقات العربية-التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية و **ppk** في العلاقات العربية - التركية:العلاقات السورية التركية نموذجا،بيروت،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،٢٠٠٦،ص,١٩١

١٧-وليد رضوان،المصدر نفسه،ص,٢٠٨

١٨-بتول هليل،العراق وتركيا:دراسة في العلاقات السياسية،مجلة العلوم السياسية،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،العدد٢٧ ،٢٠٠٣،ص١٥١-,١٥٢

١٩-مازن قاسم مهلهل،المصدر السابق،ص,٢١٠

٢٠-المصدر نفسه،ص٢١١

٢١-بتول هليل،المصدر السابق،ص,١٥٢

٢٢-بتول هليل،المصدر السابق،ص,١٥١

٢٣-جلال عبد الله معوض،صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٩٨،ص,١٥١

٢٤-بتول هليل،المصدر السابق،ص,١٥١

٢٥-وليد رضوان،المصدر السابق،ص,٢٥٠

٢٦–بتول هليل ،المصدر السابق،ص,١٥٢

٢٧–المصدر نفسه،ص,١٥٢

٢٨–صبا حسين مولى وعلي محمد كريم المشهداني،القضية الكردية وأثرها في العلاقات العراقية–التركية،مجلة العرب والمستقبل،الجامعة المستنصرية،مركز دراسات وبحوث الوطن العربي،العددالسادس عشر،٢٠٠٥،ص,٥٥

٢٩–وليد رضوان،المصدر السابق،ص,٢٥٤

٣٠–صبا حسين مولى،مصدر سابق،ص٦٠

٣١–وليد رضوان،المصدر السابق،ص٣٣١–,٣٣٢

٣٢–المصدر نفسه،ص٦٠–,٦١

٣٣–كوثر طه ياسين،المصدر السابق،ص,١٣

٣٤–ظافر طاهر حسان،مشكلة المياه بين العراق وتركيا ،اوراق دولية،جامعة بغداد،مركز دراسات دولية،العدد١٧٣،كانون الثاني٢٠٠٩،ص,١٤

٣٥–قبس ناطق محمد،تركيا وحرب المياه،مجلة العلوم السياسية،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،العدد العاشر،تموز١٩٩٣،ص,١٣٦

٣٦–المصدر نفسه،ص١٢٨–١٢٩.

(*) يتضمن المشروع اقامة(٢٢) سداً على الفرات و(٥) سدود على نهر دجلة مع اقامة (١٩) محطة توليد للطاقة الكهربائية. للمزيد ينظر احمد عمر الراوي،تأثيرات سياسات دول الجوار على الموارد المائية في العراق،في مجموعة باحثين،دراسات في مشكلة المياه بالعراق،الجامعة المستنصرية،مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،٢٠٠٩،ص,١٦

٣٧– أحمد نوري النعيمي،العلاقات العراقية التركية في مجال المياه،مجلة العلوم السياسية،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،العدد٤٠،كانون الثاني٢٠١٠،ص,٢٧

٣٨–حميد فارس حسن سليمان،السياسة الخارجية التركية ما بعد الحرب الباردة،رسالة دكتوراه غير منشوره،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،٢٠٠٦،ص,٢٤٣

٣٩–المصدر نفسه،ص,٢٤٤

٤٠–أحمد نوري النعيمي،العلاقات العراقية التركية في مجال المياه ،مصدر سابق،ص,٢٨

٤١–حامد عبيد حداد،دور تركيا في أزمة المياه في الشرق الاوسط(العراق انموذجا)،سلسلة دراسات استراتيجية،جامعة بغداد،مركز دراسات الدولية،العدد١١٧،تشرين الاول ٢٠١١،ص,٦٩

٤٢–علاء جبار احمد وخضير أبراهيم سلمان،السياسة المائية التركية–السورية وتأثيرها على الواقع المائي في العراق،المجلة السياسية والدولية،الجامعة المستنصرية،كلية العلوم السياسية،العدد الثامن عشر،ربيع٢٠١١،ص٣٦٢–ص,٣٦٣

٤٣– حامد عبيد حداد،المصدر السابق،ص,٧٤

٤٤–عاطف لافي مرزوك السعدون،مستقبل العلاقات العراقية وبلدان الطوق:دراسة في ظل بيئة دولية متغيرة،العراق،المركز العراقي للبحوث والدراسات،٢٠٠٩،ص,١٦٣

٤٥–مازن قاسم مهلهل،المصدر السابق،ص,٢١٩

٤٦–صبحي أحمد زهير العادلي،النهر الدولي:المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٧،ص٣٣٥،ص,٣٤٠

٤٧–حميد فارس حسن سليمان،المصدر السابق،ص٥٩–,٦١
٤٨–ظافر طاهر حسان،المصدر السابق،ص١٥–,١٦
٤٩–محمود الاشرم،اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠١،ص ,٢٥٣
٥٠–مسعود اوزجان،من الابتعاد الى الانخراط :سياسة تركيا تجاه الشرق الاوسط العراق واكراد العراق،ترجمةناصر مطلك عبد،جامعة الموصل،مركز الدراسات الاقليمية ،العدد ٢٠١١،٢،ص.٤٩
٥١–المصدر نفسه،ص٣–,٤
٥٢–أحمد نوري النعيمي،العلاقات العراقية–التركية:الواقع والمستقبل،جامعة بغداد،مجلة علوم سياسية،العدد٢٩،تشرين الاول ٢٠٠٤،ص٣٦–,٣٧
٥٣–مازن قاسم مهلهل،المصدر السابق،ص,٢٢٥
٥٤–وليد رضوان،العلاقات العربية–التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية...،مصدر سابق،ص٣٥٦–,٣٥٧
٥٥–أحمد نوري التعيمي،العلاقات العراقية التركية:الواقع والمستقبل،مصدر سابق،ص,٣٥
٥٦–حميد فارس حسن سليمان ،المصدر السابق،ص,٢٦٣
٥٧–لقمان عمر محمود النعيمي،القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية–الامريكية ٢٠٠٣–٢٠٠٦،جامعة الموصل،مركز الدراسات الاقليمية،العدد٨،تشرين الاول ٢٠٠٧،ص٦٧–,٦٨
٥٨–المصدر نفسه،ص,٧١
٥٩–المصدر نفسه،ص,٧٢
٦٠–وليد رضوان العلاقات العربية–التركية:دور اليهود والتحالفات الدولية...،مصدر سابق،ص,٣٩١
٦١–مصطفى جاسم حسين،الدور الاقليمي التركي للمدة ٢٠٠٢ الى ٢٠١٠،المجلة السياسية والدولية،الجامعة المستنصرية،كلية العلوم السياسية،العدد العشرون،٢٠١٢،ص١٥٧–,١٥٨
٦٢–علي محمد حسين العامري،المصدر السابق،ص,٣٩
٦٣– مصطفى جاسم حسين،المصدر السابق،ص١٥٩
٦٤–مازن قاسم مهلهل،المصدر السابق،ص,٢٢٩
٦٥– أحمد ابراهيم محمود،حال الامة العربية٢٠٠٩–٢٠١٠ النهضة او السقوط،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،نيسان٢٠١٠،ص٨٣
٦٦– أحمد ابراهيم محمود،حال الامة العربية٢٠٠٩–٢٠١٠،المصدر السابق،ص,٨٤
٦٧– مازن قاسم مهلهل،المصدر السابق،ص٢٢٩
٦٨– مصطفى جاسم حسين،المصدر السابق،ص١٦٠
٦٩–المصدر نفسه،ص,٣٩٢
٧٠–لقمان عمر محمود،المصدر السابق،ص,٦
٧١–أحمد ابراهيم محمود وأخرون،حال الامة العربية ٢٠٠٧–٢٠٠٨ ثنائية التفتت والاختراق،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٨،ص٦٢.
٧٢–أحمد ابراهيم محمود،المصدر السابق،ص,٦٢
٧٣–مسعود اوزجان،المصدر السابق،ص,٩

٧٤-أحمـد ابـراهيم محمود،حـال الامـة العربيـة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: أمـة خطـر ،بيـروت ،مركـز دراسـات الوحـدة العربية،٢٠٠٩،ص,٧٨
٧٥- المصدر نفسه،ص,٦٣
٧٦-صحيفة الشرق الاوسط،بغداد،العدد ١٠٦٨١، ٢٠٠٨,/٢/٢٥
٧٧-نادرة وهاب احمد الفيلي،دور تركيا الاقليمي في العراق للمدة (٢٠٠٢-٢٠٠٩)،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،٢٠١٠،ص,٢٠٩
٧٨-علي محمد حسين العامري،العلاقات التركية- العراقية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية،مجلة دراسات سياسية،بيت الحكمة،العدد ٢٠١٣،٢٥،ص,٤١
٧٩-المصدر نفسه،ص,٤٢
٨٠-نادرة وهاب احمد،المصدر السابق،ص٢١٨
٨١-عامر هاشم، دراسة في اثر الفاعلين الايراني والتركي في المعادلة العراقية،مجلة دراسات سياسية ،بيت الحكمة،العدد ٢٠٠٩،١٤ ،ص٥٥
٨٢-المصدر نفسه،ص,٥٥
٨٣-علي محمد حسين،المصدر السابق،ص,٤٢
٨٤-المصدر نفسه،ص,٤٣
٨٥-عامر هاشم،المصدر السابق،ص,٥٥
٨٦-صحيفة الشرق الاوسط،العدد ١٢٣٠٣، ٢٠١٢/٨/٤
٨٧-صحيفة المدى،العدد ٢٦١٧، ٢٠١٢/١٠/١٠
٨٨-المصدر نفسه
٨٩- صحيفة الشرق الاوسط،العدد١٢٤٧٢، ٢٠١٣/١/٢٠
٩٠- صحيفة الشرق الاوسط،العدد ١٢٧١١، ٢٠١٣/٩/١٦
٩١- صحيفة الشرق الاوسط،العدد١٢٥٨٨، ٢٠١٣/٥/١٦

The Iraqi – Turkish Relations and Its Impact on The stability of Iraq

Assistant professor:-
Muna Hussein Obaid

Abstract

The Iraqi-Turkish relations are characterized as Vibrated through history, as there are cultural, economic, religious, and even racial relations that connect the two countries.

The relations has continued as Iraq has made a strategic alliance with Turkey, in addition to the economic and political agreements between the two sides. But with the beginning of the nineties of the last century these relations witnessed, a kind of tension especially after Iraq's invasion to Kuwait in August 1990.

When the Gulf war happened, it assured the tension between the two countries, and revealed the Turkish tendencies in profiteering from that
to achieve its goals in the region.